

إلى / فرع دهوك للحركة الديمقراطية الآشورية
م / تعقيب

اطلعت من خلال شاشة تلفزيون آشور في دهوك على إيضاح صادر من فرع دهوك للحركة الديمقراطية الآشورية بتاريخ 2004/7/23 حول ((آليات الإعداد في محافظة دهوك للمؤتمر الوطني العراقي وقد جاء فيه بان استبعادهم من المشاركة في المؤتمر الذي عقد في دهوك بتاريخ 2004/7/22 لاختيار المندوبين إلى المؤتمر العام للمجلس الوطني العراقي المؤقت قد تم بترتيب بين السلطة المحلية للإدارة في محافظة دهوك التي يحكمها الحزب الديمقراطي الكردستاني وبين اللجنة المكلفة من الهيئة العليا للمؤتمر ولكون ما أثير أعلاه يخص عملنا في الهيئة المشرفة على اختيار مندوبي محافظة دهوك إلى المؤتمر الوطني العام في بغداد والمشار إليها أنفاً ولكون الموضوع يتضمن بعض الغموض والالتباس ارتأينا بيان حقيقة ما جرى وعلى النحو الآتي :

أولاً. تكونت اللجنة أو الهيئة المشرفة على اختيار مندوبي محافظة دهوك للمؤتمر الوطني العراقي استناداً الى الفقرة الثالثة من آليات أعمال الهيئة التحضيرية العليا للإعداد للمؤتمر الوطني من :-

ممثّل المحافظة في الهيئة العليا الأستاذ معصوم أنور ماني.

اثنين من اكبر قضاة (حكام) المحافظة درجة ويرأس اللجنة أكبر القضاة درجة فتم تنصيب الحاكمين السيدين ميخائيل شمشون وعبدالله عزيز احمد من قبل رئاسة محكمة جنابات دهوك لهذه العملية . وتولى رئاسة الهيئة الحاكم ميخائيل شمشون .

عضوين من مجلس المحافظة ، اكبر الأعضاء سناً من الرجال وأصغرهم من النساء فكان العضوان في الهيئة هما السيد محمد حسن حامد هاجاني نائب محافظ دهوك والسيدة أمنة احمد عبدالله مديرة التخطيط العمراني في المحافظة .

اثنين من الهيئة العليا على أن لا يكون من نفس المحافظة وهما هناء ادوارد وعزيز الياسري والمذكورين لم يحضرا أعمال الهيئة ولا بدلاً عنهما وبذلك يكون عدد أعضاء الهيئة المشرفة على عملية الاختيار والانتخاب (7) أعضاء .

ثانياً:- كان من المفروض عقد اجتماع للهيئة المشار إليها أعلاه في مبنى محافظة دهوك للتداول في كيفية إجراء عملية اختيار المندوبين عن المحافظة للمؤتمر الوطني العام المزمع عقده في بغداد ، ولكن لم يعقد ذلك الاجتماع بالرغم من اتصالات ولاكثر من مرة جرت بالسيد نائب المحافظ حيث كان يخبرنا بان السيد معصوم ماني غير موجود ولما كان الأخير هو عضو ارتباط بين هينتنا والهيئة العليا في بغداد عليه تأجل الاجتماع إلى اليوم التالي أي الثلاثاء (2004/7/20) وفي هذا اليوم علمنا بل فوجئنا بكون الاستمارات قد سلمت إلى رؤساء الوحدات الإدارية في المحافظة عند حضورهم في اليوم السابق (الاثنين) الى مبنى المحافظة وان ذلك تم بدون علمنا وموافقنا (أنا والحاكم الأستاذ عبدالله عزيز احمد) كما لم تكن راضية على هذا التصرف العضوة في الهيئة السيدة أمنة احمد عبدالله وان ذلك تم بغيابنا وبالإشتراك بين الأعضاء الآخرين في الهيئة والسلطة المحلية في المحافظة وليس بترتيب بين الهيئة بكامل أعضائها والسلطة المحلية كما ورد في إيضاحكم أعلاه وعلى العكس من ذلك تماماً فكنت والأستاذ الحاكم عبدالله عزيز احمد غير راضين بل مستائين من هذا التصرف وبيّنا موقفنا الرافض لتلك الخطوة بشكل صريح وواضح لكل من الأستاذين معصوم ماني (ممثّل الهيئة العليا) ومحمد حسن هاجاني (نائب المحافظ عضو الهيئة) واني أخبرتهما بانني سوف انقل وجهة النظر هذه الى الهيئة العليا وكنت ناوياً بان يتم ذلك عن طريق الأستاذ معصوم أنور ماني ولكنه غادر إلى بغداد دون ان نلتقي به ثانية مساءً وبعد الانتخابات وحسب اتفاق مسبق بيننا وان وجهة النظر هذه بينتها أيضاً من خلال لقاء أجراه معي تلفزيون كردستان بعد انتهاء عملية فرز الاصوات في قاعة المؤتمر وهناك أكدت وبشكل واضح ما رافق العملية الانتخابية أعلاه من أخطاء واكد لي ممثّل التلفزيون أعلاه بأنه سوف يذيع اللقاء كما هو كاملاً ولكنه لم يكن عند وعده . ونحن مستعدون لإجراء لقاءات تلفزيونية مع اية قناة تلفزيونية او جهة إعلامية لبيان وجهة نظرنا هذه . فأذن فوتت الفرصة علينا أولاً قبل ان تفوت على غيرنا وبالتالي لم نتمكن من اتصال بالجهات ذات العلاقة من أحزاب وغيرها كما نصت على ذلك التعليمات الواردة من الهيئة العامة ، فالذنب أذن ليس ذنبنا وانما ذنب الجهات الأخرى ومن الجدير بالذكر بأننا وبينما كنا في قاعة المؤتمر واثناء فرز الأصوات لاحظنا ورود استمارات تخص ((الحزب الوطني الآشوري)) بصورة مفاجئة دون ان نعلم كيف ومن أين

حصلوا عليها ولماذا قدمت في وقت متأخر جداً .

ثالثاً:- نود أن نبين أيضاً بان التعليمات الواردة إلينا من الهيئة العليا كانت غير واضحة وغير كاملة ولم تتضمن حلولاً لكثير من المشاكل التي قد تحدث اثناء العملية الانتخابية وخاصة في حالة عدم اكتمال النصاب القانوني للمرشحين او الحاضرين في قاعة المؤتمر من عنصرى الرجال والنساء لانه كانت هناك نسب مثبتة من قبل الهيئة العليا ومن الصعوبة تنفيذها او تحققها في مجتمع تسوده العلاقات الاجتماعية والعشائرية والتي لايمكن محوها بين عشية وضحاها . كما لم نتمكن من الاهتداء من خلال تعليمات الهيئة العليا الى الكيفية التي يمكن اتباعها في مراعاة مكونات الشعب العراقي من تركمان و(أشوريون كلدان سريان) وصابئة اثناء العملية الانتخابية حيث لا تتضمن تعليمات الهيئة العليا إليه يمكن اعتمادها في هذا المجال .

رابعاً:- تضمنت الفقرة (رابعاً) من آليات تنفيذ أعمال الهيئة التحضيرية العليا للإعداد للمؤتمر الوطني (8) ثمانية شروط يجب توفرها في المرشح منها ما يتعلق بعمر المرشح وهل ساعد النظام السابق وهل كان من منتسبي الأجهزة القمعية السابقة أو أثرى بشكل غير مشروع والايكون محكوم عليه بجريمة مخلة بالشرف وان يكون معروفاً بالسيرة الحسنة وان يكون حاملاً للشهادة الثانوية او ما يعادلها والايكون من المؤيدين والمروجين للنظام السابق وأفكاره وجرائمه . بربكم كيف يمكن التحقق من توفر الشروط أعلاه في المرشح في ظرف يومين او ثلاثة ايام الا يتطلب ذلك أسبوعين او ثلاثة بل قل شهراً . وهل من المعقول الاعتماد على تعهد المرشح المجرد ونحن بصدد اختيار مندوبين للمؤتمر العام في بغداد ينبثق عنه المجلس الوطني العراقي والذي ينتظره ملايين العراقيين بلهف وشغف . اي عاقل يقوم من تلقاء نفسه بأخبار الهيئة المشرفة بكونه كان من مساندي النظام السابق او المشاركين في الاجهزة القمعية التابعة للنظام والى اخره؟! لا يعقل ذلك أبداً فكان من المفروض والحالة هذه فسخ المجال امام الهيئة المشرفة للتحري عن توفر الشروط بالمرشح عن طريق الاتصال بالجهات ذات العلاقة وعن طريق القنوات المتاحة وان هذا الاستعجال يؤدي فعلاً الى وصول أشخاص الى المجلس الوطني العراقي وغير جديرون بتلك المهمة وهناك تكون الطامة الكبرى . خلاصة القول لا يمكن وبأي شكل من الاشكال تحميلنا أخطاء الآخرين بل لا نقبل ان يطعن احد بنزاهتنا واننا لم نقبل الرضوخ لاحد كائن من كان . ولم نساوم يوماً على مبادنتنا وحتى في احلك الايام فكيف نقبل بذلك في هذه الايام التي تستبشر خيراً بقدوم رياح الديمقراطية الى وطننا ولكن ما يحز في النفس هو عدم استفادنا من اخطاء الماضي ومحاولتنا تكرارها وبعد سطوع شمس الحرية في بلادنا ... اذ ليس من الحكمة للفرد الاحتفاظ بكل شئ لنفسه وكل الوقت . نأمل ان تسود روح الحرية والاخاء والتسامح بين ابناء الوطن الواحد وان نعترف جميعاً بأننا جميعاً شركاء في هذا الوطن وان لا تحاول اية جهة الاستحواذ على كل شئ لان ذلك لم يدم لغيرنا فمن الحكمة لا يدوم لنا ذلك ايضاً . ولكن الامنية شئ والواقع شئ آخر... تفضلوا بالعلم وارجو ان تكونوا على بينة ايضاً بان الاستاذ الحاكم عبدالله عزيز احمد العضو في الهيئة يشاطرنا هذا الرأي تماماً وكما سبق الإشارة إلى ذلك من خلال هذا التعقيب ... أملين نشر تعقيبنا هذا في وسائل الاعلام التابعة لحركتكم للوقوف على حقيقة الموضوع ... مع التقدير .

الحاكم

ميخائيل شمشون

رئيس الهيئة

صورة منه الى /

رئاسة محكمة جنابات دهوك

للتفضل بالعلم مع التقدير

محافظة دهوك- مكتب السيد المحافظ

الهيئة العليا للمؤتمر الوطني العراقي

الأحزاب العاملة في المحافظة كافة

السادة أعضاء الهيئة المشرفة

الاستاذ الحاكم عبدالله عزيز احمد

الهيئة المشرفة على الانتخابات

إشارة إلى مداولتنا الشفوية بهذا الخصوص / مع التقدير